

Distr.: General
25 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريري السابق في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ (S/2015/147).

٢ - وقد ظل الهدوء يخيم على منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) وعلى امتداد الخط الأزرق بصفة عامة، على الرغم من السياق الإقليمي المتوتر في أعقاب الانتهاك الخطير لوقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل الذي وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير (انظر S/2015/147). وبصفة عامة، وعلى الرغم من التصعيد الكلامي على الجانبين، أظهرت السلطات اللبنانية والإسرائيلية العزم على المحافظ على الهدوء على طول الخط الأزرق، واستمرت في التعاون تعاونا بناء مع القوة المؤقتة من خلال الترتيبات القائمة للاتصال والتنسيق، وأكدت من جديد التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). غير أنه لم يحرز أي تقدم بشأن الالتزامات المتبقية للبلدين بموجب القرار، ولم يتم التحرك نحو وقف دائم لإطلاق النار.

٣ - وواصل منسقي الخاص تعاونه الوثيق مع حكومتي إسرائيل ولبنان ومع جميع الأطراف اللبنانية في محاولة للحفاظ على الهدوء في لبنان وتخفيف التوترات السياسية والأمنية. ولا يزال القتال الجاري في منطقة القلمون الحدودية، بين حزب الله والجماعات المسلحة المتطرفة الآتية من الجمهورية العربية السورية، ومنها جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، يشكل خطرا على سلامة سكان البقاع، لا سيما في بلدة عرسال. وقد انتشر الجيش اللبناني بكثافة في محيط البلدة خلال الأسابيع الأخيرة، واشتبك مع الجماعات المسلحة المتطرفة، بما فيها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، وذلك لمنع





191115 191115 15-10516 (A)



المزيد من محاولات التسلل إلى داخل لبنان. وقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار حوادث إطلاق النار والقصف والغارات الجوية من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان.

٤ - وعلى الرغم من التهديد الذي يشكله انعدام الأمن على طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ظلت الحالة الأمنية مستقرة نسبيا في معظم أنحاء لبنان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويستمر تنفيذ الخطط الأمنية لجنوبي وادي البقاع والضواحي الجنوبية لبيروت. وقد نفذت قوات الأمن عددا من عمليات الاعتقال ضد المقاتلين الذين يُدعى أنهم يخططون لهجمات إرهابية، بما في ذلك أفراد يشتبه في انتمائهم إلى جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية. وتستمر المفاوضات الرامية إلى كفالة الإفراج عن الجنود وموظفي الأمن اللبنانيين الذين وقعوا في قبضة جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٥ - وفي ٢٥ أيار/مايو، مر على لبنان عام واحد بدون رئيس جمهورية. وعقد البرلمان أربع وعشرين دورة لانتخاب رئيس جديد لكنها لم تستوف النصاب القانوني بسبب استمرار مقاطعة أعضاء حزب الله والتيار الوطني الحر التابع لكتلة ٨ آذار للجلسات. وفي سياق شغور منصب الرئاسة، اشترك منسقي الخاص في رئاسة اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان عُقد في السراي الكبير في بيروت يوم ١٩ أيار/ مايو، بناء على دعوة رئيس الوزراء تمام سلام. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء الفراغ في رئاسة الجمهورية وما يتركه ذلك من أثر سلبي في قدرة لبنان على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها. ودعت المجموعة جميع القادة اللبنانيين إلى التقيد بدستور لبنان وباتفاق الطائف والميثاق الوطني، وإلى تقديم استقرار البلد ومصلحته الوطنية على التحزب السياسي، والتحلي بالقيادة والمرونة اللازمتين لحل هذه المسألة بصورة عاجلة. واتفق أعضاء المجموعة أيضا على الحاجة إلى مساندة دولية ثابتة وموحدة لصون استقرار البلد وأمنه.

٦ - ولا يزال السوريون الهاربون من النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يبحثون عن ملاذ في لبنان. وفي ٤ حزيران/يونيه، كان هناك ٩٢٩ ١٧١ ١ لاجئا سوريا مسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان. وفي أيار/مايو طلبت الحكومة اللبنانية من المفوضية وقف تسجيل اللاجئين الجدد.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - ارتكب الرعاة والمزارعون معظم الانتهاكات البرية للخط الأزرق، وهي انتهاكات تتسق مع النمط الموسمي المسجل خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد وقعت انتهاكات

الخط الأزرق أساسا في مناطق مزارع شبعا والبسطرة (القطاع الشرقي) والرميش (القطاع الغربي). وكانت أغلبية الانتهاكات البرية قصيرة المدة، غير أن الرعاة وقطعانهم والمزارعين بقوا أحيانا لعدة ساعات جنوب الخط الأزرق على الرغم من النداءات التي وجهتها القوة المؤقتة إليهم بالعودة إلى شمال الخط.

٨ - وحدث أخطر انتهاك للخط الأزرق في ١٠ آذار/مارس عندما قام ستة رجال يرتدون الزي المدني - تبين لاحقا أنهم ينتمون إلى فرع مخابرات الجيش اللبناني - بالعبور إلى جنوب الخط الأزرق إلى الجنوب من كفر شوبا (القطاع الشرقي). وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عدة طلقات تحذيرية قبل أن يعود الرجال إلى شمال الخط الأزرق. وأجرت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث وأطلعت الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على استنتاجاتها وتوصياتها في ١٧ نيسان/أبريل.

٩ - وفي ٩ حزيران/يونيه نظمت مجموعة صغيرة من المدنيين منهم عضو في البرلمان اللبناني وصحفيون مظاهرة سلمية على الخط الأزرق احتجاجا على أعمال التشييد التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخرا على مسار للدوريات، وعلى وضع أسلاك شائكة جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وعبَر عدةُ متظاهرين إلى جنوب الخط الأزرق ورفعوا العلم اللبناني على السلك الواقع على مسافة سبعة أمتار تقريبا جنوب الخط الأزرق، على الرغم من النداءات التي وجهتها القوة المؤقتة والجيش اللبناني إلى المتظاهرين بالبقاء شمال الخط. ووظفت القوة المؤقتة مساعيها الحميدة لإقناع الطرفين بضرورة كفالة عدم تفاقم التوترات أو تصعيد الأوضاع، وبضرورة منع أي نشاط مزعزع للاستقرار.

١٠ - واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بصورة شبه يومية باستخدام الطائرات بدون طيار، وكذلك باستخدام الطائرات الثابتة الجناحين في أحيان كثيرة، بما فيها الطائرات المقاتلة. ولاحظت القوة المؤقتة أيضا عددا من المروحيات الإسرائيلية وهي تحلق في الأجواء اللبنانية. واحتجت الحكومة اللبنانية على تلك الانتهاكات. واحتجت القوة المؤقتة على عمليات التحليق وحثت السلطات الإسرائيلية على وقف تلك الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١١ - وواصلت إسرائيل أيضا احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وبعد صدور تقريري السابق لم تتلق القوة المؤقتة أي رد من إسرائيل على الاقتراح الذي قدمَته القوة إلى الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وأفاد الجيش اللبناني بموافقته على الاقتراح في تموز/يوليه

٢٠١١. وجددت القوة المؤقتة جهودها الرامية إلى تيسير استخدام المدنيين اللبنانيين للطريق الواقع شمال المنطقة المحتلة بصورة آمنة.

١٢ - وتميز الجزء الأخير من الفترة المشمولة بهذا التقرير بخطابات تصعيدية تتضمن ادعاء كل من حزب الله وإسرائيل استعداده لأي استئناف محتمل للأعمال العدائية عبر الخط الأزرق. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الادعاء بأن حزب الله يحافظ على هياكل أساسية ومعدات عسكرية داخل المناطق المأهولة بالسكان في جنوب لبنان، وبأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة. وأعلن الممثل الدائم لإسرائيل في رسالة موجهة إلي بتاريخ ٢٧ أيار/مايو (S/2015/382) أن حزب الله يتخذ من عشرات القرى في جنوب لبنان قواعد لتنفيذ عملياته العسكرية، ومن مراكزها المدنية مخازنَ لأسلحته، ومن سكانها دروعاً بشرية. وأشارت الرسالة إلى تقارير لوسائط الإعلام اعتبرت أنها تبين ''شتى الجهود التي يبذلها حزب الله للالتفاف على'' القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأكدت أن ''التهديدات حقيقية والخطر وشيك''. وجاء في الرسالة أيضا أن إسرائيل ستُحمِّل حكومة لبنان المسؤولية عن أي هجوم ينشأ من أراضيها، وتحتفظ بحقها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن النفس. وفي رسالة موجهة إلي بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه (S/2015/428)، أشار الممثل الدائم للبنان إلى شكاوى لبنان بشأن ''خرق إسرائيل المتمادي'' و ''انتهاكها المستمر'' للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولسيادة لبنان. وتضمنت الرسالة كذلك شكاوى بأن المسؤولين الإسرائيليين وجهوا ''تهديدات خطيرة إلى حكومة لبنان'' وسعوا إلى ''تخويف شعبه'' وروجوا مزاعم ''لتبرير ما يسمونه الحرب المستقبلية الحتمية''.

١٣ - ولا تبادر القوة المؤقتة بالبحث عن الأسلحة في الجنوب، بحكم الولاية المنوطة بها. ولا تستطيع الدخول إلى الأملاك الخاصة أو تفتيشها ما لم يوجد دليل دامغ على وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بالقيام بعمل عدائي من ذلك الموقع. وتظل القوة المؤقتة مصممة على التحرك، بالتعاون مع الجيش اللبناني، في الحالات التي ترد فيها معلومات محددة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين أو لأسلحة أو هياكل داخل منطقة عملياتها، باستخدام جميع الوسائل المتاحة ضمن ولايتها وقدراتها. و لم يقدَّم إلى القوة المؤقتة حتى الآن دليل على عمليات نقل غير مأذون بها للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، كما لم تعثر على ذلك الدليل.

١٤ - ورصدت القوة المؤقتة مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكان معظم تلك الحالات يتعلق بأفراد يحملون أسلحة صيد. بيد أن أسلحة صغيرة منها بنادق - ومنها قنابل صاروخية في مناسبة واحدة

على الأقل – أُطلقت في عدة مناسبات منها جنازات. وفي مناسبتين من هذا القبيل سقطت رصاصة على سقف أماكن الإقامة داخل قاعدة القوة المؤقتة فاخترقته دون وقوع إصابات في صفوف الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك لوحظ خمسة رجال في ١٨ آذار/مارس وهم يحملون بنادق هجومية في جنازة بالقرب من جويا (القطاع الغربي). وفي ٢٥ آذار/مارس رصدت القوة المؤقتة أربعة رجال يحملون بنادق هجومية في صريفا (القطاع الغربي). وفي ٢٦ أيار/مايو لاحظت القوة المؤقتة رجلين يحملان السلاح ويُطلقان النار في الهواء في موكبين جنائزيين منفصلين في تبنين وياطر (القطاع الغربي). وفي ٢ حزيران/يونيه شاهدت القوة المؤقتة رجلا واحدا يحمل بندقية هجومية بالقرب من مرجعيون (القطاع الشرقي). وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بالانتهاكات في جميع تلك الحالات. ويتحمل الجيش اللبناني المسؤولية الرئيسية عن كفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة عدا ما يخص الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة.

١٥ – وقد استمرت القوة المؤقتة بصفة عامة في التمتع بحرية تنقل كاملة في جميع أنحاء منطقة عملياتها على الرغم من الحوادث الجديرة بالتنويه. وفي ٧ نيسان/أبريل، رمت مجموعة من المدنيين دورية تابعة للقوة المؤقتة بالحجارة بالقرب من مجدل زون (القطاع الغربي)، وصدمت مركبة أخرى إحدى مركبات الدورية. وعندما واصلت الدورية سيرها، صُد طريقها في قرية شيحين المجاورة (القطاع الغربي)، وتعرض أفرادها للتهديد من جمهور أكبر عددا. وأزيل الحاجز عقب مناقشات مع السكان المحليين بمساعدة الجيش اللبناني. واحتجت القوة المؤقتة بشدة على هذا الحادث لدى الجيش اللبناني. وبالإضافة إلى ذلك، أعاقت مجموعة من المدنيين حرية حركة القوة المؤقتة في إحدى المناسبات عندما مُنعت دورية مركبات تابعة للبعثة من سلوك طريق بالقرب من الطيري في ٥ نيسان/أبريل. وتدخل الجيش اللبناني لتمكين الدورية من المُضي في طريقها.

١٦ – وفي تصرف غير ودي في ١٦ نيسان/أبريل، اقترب مدني من أفراد الشرطة العسكرية للقوة المؤقتة كانوا يراقبون سرعة السير بالقرب من الرميش، فصورهم وطالبهم بتسليمه كاشف السرعة. ورفض أفراد القوة المؤقتة تسليم الجهاز.

١٧ – وفي ١٨ آذار/مارس صوبت دبابة لجيش الدفاع الإسرائيلي سلاحها الرئيسي نحو دورية راجلة تابعة لفريق المراقبين في لبنان عبر الخط الأزرق بالقرب من الرميش، وتتبعت الدبابة الدورية التي كانت على بعد حوالي ٦٠ مترا. واحتجت القوة المؤقتة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على الحادث.

١٨ - وظلت علاقات القوة المؤقتة مع السكان المحليين إيجابية إلى حد كبير حيث سعت البعثة إلى تعميق التعاون مع المجتمعات المحلية الموجودة في منطقة عملياتها. وواصلت القوة المؤقتة، بما في ذلك رئيس البعثة وقائد قوتها، التعاون بصورة مكثفة مع السلطات المحلية والزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المدني من أجل زيادة فهم ولاية القوة المؤقتة وأنشطتها. ووفقا للأولويات الاستراتيجية للقوة المؤقتة (انظر S/2012/151)، تعاونت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم تدريب لـ ٥٠ فردا من مسؤولي شرطة البلديات ابتغاء تعزيز الحكم الرشيد في جنوب لبنان. وسعت حملة لغرس الأشجار، بالتعاون مع وزارة البيئة، إلى الحد من الأثر البيئي الناجم عن وجود البعثة. وشاركت القوة المؤقتة أيضا في حملة ”تخضير الجنوب“ التي غرس في إطارها آلاف الأشجار في كافة أنحاء منطقة العمليات. وبالإضافة إلى المبادرات التي نُفذت دون تكاليف، تَواصَل العمل على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، كما قدمت وحدات القوة المؤقتة للمجتمعات المحلية مساعدات بيطرية وطبية ومساعدات في مجال طب الأسنان.

١٩ - وقامت القوة المؤقتة بما متوسطه ٠٠٠ ١١ نشاط عملياتي شهري، بما في ذلك تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش والقيام بمهام المراقبة. ونُفذ ما يقرب من ١٠ في المائة من أنشطة القوة المؤقتة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. وظل مستوى انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني عموما على ما كان عليه، أي بقوام يناهز اللواءين. وأجرت القوة المؤقتة ١٦٦ من المناورات وحلقات العمل والدورات التدريبية المشتركة مع الجيش اللبناني بهدف تحسين قدراته التعبوية والعملياتية. وزادت جهود التدريب المشترك تعزيز التنسيق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني كما حسنت فعالية العمليات المشتركة على المستويين العملياتي والتعبوي.

٢٠ - ونفذت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة، وفقا لولايتها، أنشطة اعتراض بحري وأتاحت تدريباً لبحرية الجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اعترضت فرقة العمل البحرية طريق ٧٤٥ ١ سفينة، كما فتشت السلطات اللبنانية ٣٦٣ مركباً لضمان عدم إدخال أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها إلى لبنان. وفي إطار الجهود المستمرة لتعزيز قدرة الجيش اللبناني، أجرت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة مجموعه ٣١٣ عملية للتدريب والمناورة لفائدة بحرية الجيش اللبناني.

٢١ - والحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان متنازع عليها وقد وقعت حوادث في المنطقة كان بإمكانها أن تزيد من حدة التوتر. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أبقت القوة المؤقتة على حضور مرئي في الجزء الجنوبي من منطقة عملياتها البحرية. ولا تشمل ولاية القوة

المؤقتة مراقبة خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي أنشطة متكررة للصيانة على طول خط العوامات، وقد استمرت تلك الأنشطة عدة أيام أحيانا. وفي مرات عديدة، أطلقت زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، متمركزة جنوب خط العوامات، طلقات رشاش وطلقات مضيئة باتجاه الغرب.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٢ - ظلت ترتيبات القوة المؤقتة للاتصال والتنسيق مع الطرفين هي الآلية الرئيسية لنزع فتيل التوتر في الميدان ولمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، حفاظاً على وقف الأعمال العدائية وضماناً لاحترام الخط الأزرق وتعزيزاً للأمن والاستقرار في جنوب لبنان. وما زالت الأطراف تتعاون مع القوة المؤقتة على جميع المستويات تعاونا بنّاء وإيجابيا للمساعدة في تخفيف حدة التوتر. وحثت القوة المؤقتة الأطراف على زيادة استخدام آلية الاتصال والتنسيق من خلال الإخطار المسبق، عن طريق القوة المؤقتة، بأي أنشطة يُزمع القيام بها بالقرب من الخط الأزرق، وذلك تفادياً لوقوع أي سوء تفاهم وتبديداً لجميع المخاوف. ولم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بإنشاء مكتب القوة المؤقتة في تل أبيب.

٢٣ - وجرت الاحتفالات الفلسطينية بذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس ويوم "النكبة" في ١٥ أيار/مايو ويوم "النكسة" في ٥ حزيران/يونيه بشكل سلمي بفضل الاتصالات الوثيقة التي قامت بها القوة المؤقتة مع الطرفين، على المستوى الثنائي ومن خلال الآلية الثلاثية، وكذلك بفضل مواصلة السلطات اللبنانية مراقبتها للدخول وللتجمعات العامة بالقرب من الخط الأزرق إبان تلك المناسبات.

٢٤ - وما زالت القوة المؤقتة تنظم اجتماعات منتظمة للمنتدى الثلاثي الذي يشارك فيه ممثلون عن الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، باعتبارها أداة الاتصال والتنسيق الرئيسية التي تستخدمها البعثة لمعالجة جميع المسائل العملياتية الأمنية والعسكرية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومنذ تقديم تقريري الأخير، عُقد اجتماعان ثلاثيان، أحدهما في ١٨ آذار/مارس والآخر في ١١ أيار/مايو.

٢٥ - وانطوى الاجتماع الأول على استعراض لنتائج تحقيقات القوة المؤقتة في الحادث الذي وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وهو الاستعراض الذي أحيل في ١٧ نيسان/أبريل إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وإلى الجيش اللبناني. وأعادت التحقيقات التي أجرتها القوة المؤقتة تأكيد الوقائع الأولية للحادث كما ورد ذكرها في الفقرتين ٩ و ١٠ من تقريري

السابق. وخلال الاجتماع الثلاثي أكدت القوة المؤقتة من جديد للطرفين توصياتها الرامية إلى تحقيق عدة أمور منها منع القيام بأي نشاط عدائي آخر من منطقة عمليات القوة المؤقتة، والحفاظ على سلامة الخط الأزرق، واتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة عدم وجود أي أسلحة غير مشروعة في منطقة العمليات، وحماية سلامة أفراد القوة المؤقتة وأمنهم.

٢٦ - وشملت مجالات التركيز الأخرى في الاجتماعين الثلاثيين الانتهاكات البرية للخط الأزرق، والانتهاكات الجوية الإسرائيلية، وعدم إحراز التقدم في انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية الغجر. وما زالت الادعاءات الإسرائيلية بقيام حزب الله بأنشطة بالقرب من الخط الأزرق موضوع خلاف في المناقشات بين الطرفين. وأعرب الطرفان عن اهتمامهما المتجدد بالتعاون على الصعيد الثنائي مع القوة المؤقتة من أجل إيجاد حلول محلية عملية لمسألة الانتهاكات الموسمية للخط الأزرق.

٢٧ - واستمر إحراز التقدم في وضع علامات مرئية للخط الأزرق. وحتى ١٢ حزيران/يونيه، كان الطرفان قد اتفقا على تعليم ٣١٣ نقطة من أصل ما مجموعه ٥٢٧ نقطة على الخط الأزرق. وطهَّرت أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة طرق الوصول إلى ٣١٢ نقطة حتى الآن، وتم قياس ٢٤٩ نقطة منها. وتم إنشاء حوالي ٢٣١ علامة لنقاط الخط الأزرق، وتحقق كلا الطرفين من ٢١٦ نقطة منها.

٢٨ - وتمشيا مع الأولويات الاستراتيجية للقوة المؤقتة الرامية إلى زيادة قدرات الجيش اللبناني، واصلت البعثة دعم هذا الجيش في تنفيذ خطة الحوار الاستراتيجي، التي هي جزء لا يتجزأ من خطة الجيش اللبناني لتنمية القدرات والتي تكمِّل الجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية للبنان من أجل تعزيز قدرات الجيش اللبناني. وعقدت اللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الاستراتيجي، التي تشمل ممثلي الجيش اللبناني والقوة المؤقتة، اجتماعا في ٢٨ نيسان/أبريل لتحديث قائمة الاحتياجات العاجلة للجيش اللبناني كي يقوم بالمهام الموكلة إليه بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في منطقة العمليات، وذلك ابتغاء إبلاغ الجهات المانحة الدولية بتلك الاحتياجات. وقررت لجنة الحوار الاستراتيجي الفرعية المعنية بالتدريب اعتماد نهج ”تدريب المدربين“ من أجل تعزيز استدامة أنشطة التدريب المشتركة بين البعثة والجيش اللبناني.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٩ - لا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يحدّ من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وخلال الفترة المشمولة

بهذا التقرير، جدّد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله التأكيد علناً أن الحزب يمتلك قدرات عسكرية كبيرة ومتطورة منفصلة عن قدرات الدولة اللبنانية، قائلا إنها تشكل رادعاً لأي عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وأوردت تقارير صحفية صادرة في الآونة الأخيرة، نقلا عن مصادر من حزب الله، صورا لما يبدو أنه قدرات عسكرية يحتفظ بها الحزب في جنوب لبنان وإعلان الحزب أنه مستعد لاستخدام تلك القدرات. وخلال الفترة نفسها، لم تعقد لجنة الحوار الوطني أي اجتماع ولم تجر أي مباحثات رسمية أخرى بين الأطراف اللبنانية بشأن سلاح حزب الله.

٣٠ - وأبلغت قوات الأمن عن تنفيذ عدة عمليات ناجحة لمنع أنشطة إرهابية واعتقال إرهابيين مزعومين. فقد ألقي القبض على مواطنين لبنانيين وسوريين زعم أنهم ينتمون إلى عدد من التنظيمات، منها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك في بلدات في جميع أنحاء لبنان. وفي ٢٠ أيار/مايو، اكتُشف جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة وأُبطل مفعوله بالقرب من نقطة تفتيش للجيش اللبناني في عرسال.

٣١ - واستمرت المفاوضات للإفراج عن الرهائن الـ ٢٦ المحتجزين من قِبل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسط مخاوف من أن يكون بعض الرهائن المحتجزين من قِبل التنظيم قد نقلوا إلى الرقة في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ألقي القبض على مواطنَين لبنانيَّين ومواطن سوري للاشتباه في قيامهم بدور في اختطاف الجنود المعنيين.

٣٢ - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وكان قد تقرر تفكيك هذه القواعد في جلسات الحوار الوطني التي جرت عام ٢٠٠٦. وما زال وجود هذه القواعد ينتقص من السيادة اللبنانية ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود السورية - اللبنانية بصورة فعالة.

٣٣ - أما الحالة في مخيم عين الحلوة الفلسطيني فكانت متوترة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في أعقاب قتل مواطن لبناني منتسب إلى سرايا المقاومة التابعة لحزب الله في ٥ نيسان/أبريل، وأيضا من جراء ارتكاب سلسلة من محاولات الاغتيال. وواصلت القوة الأمنية المشتركة جهودها الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار في المخيم وقد وسعت الآن نطاق انتشارها في مناطق أخرى داخله.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٤ - قضى مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأن على جميع الدول أن تمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وفي نفس القرار طلب المجلس أيضا من الحكومة اللبنانية تأمين حدودها وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٣٥ - وقد دأب ممثلو حكومة إسرائيل على الادعاء بأن هناك عمليات كبيرة ومتواصلة لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية، وأن حزب الله قد جمع الآن ترسانة تزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة وصاروخ، تدعي إسرائيل أن أغلبها موجود في المناطق السكنية المدنية. وذكر حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ٢٤ أيار/مايو، أن حزب الله يملك أكبر قدرة عسكرية له منذ إنشائه وأنه مستعد، في حال وقوع هجوم من جانب إسرائيل، لاستخدام قدراته للرد عليه من لبنان ومن الجمهورية العربية السورية. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فإنه ليس في وسعها حاليا التحقق منها بطريقة مستقلة.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تَواصَل القتال الدائر في منطقة القلمون في الجمهورية العربية السورية كما استمر ورود تقارير عن حركة المقاتلين والاتجار بالأسلحة عبر الحدود بين البلدين. وقد اعترف حزب الله علناً بمشاركته في القتال في منطقة القلمون وضد جبهة النصرة في منطقة الحدود غير المرسومة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك قرب البلدات اللبنانية عرسال وبريتال والطفيل. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أقيم عدد من الجنازات لمقاتلي حزب الله ممن قتلوا في الجمهورية العربية السورية. ووردت أيضا تقارير عن مقتل مواطنين لبنانيين، ومنهم أعضاء في جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في القتال الدائر في سياق النزاع السوري.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ازداد عدد حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان. ووقع ٨٧ من حوادث إطلاق النار وعشرة حوادث قصف وأطلقت عشرة صواريخ باتجاه لبنان، وشنت طائرات الحكومة السورية ما لا يقل عن ٢٢ غارة جوية على الأراضي اللبنانية.

٣٨ - وانتشر الجيش اللبناني على طول الحدود اللبنانية - السورية لحماية السكان المدنيين الذين يعيشون في تلك المناطق من محاولات تسلل جماعات المعارضة السورية المسلحة والعناصر المتطرفة من جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية. وفي ١٦ آذار/مارس

و ٢ نيسان/أبريل، اشتبك الجيش اللبناني بعناصر مسلحة في وادي حميد ومنعتها من دخول بلدة عرسال. وفي ٧ نيسان/أبريل، استولت وحدات الجيش اللبناني على موقع كان تحت سيطرة جبهة النصرة في المخيرمة بضواحي رأس بعلبك، حيث وقعت اشتباكات أخرى في ١٦ نيسان/أبريل. وقصف الجيش اللبناني مناطق محيطة بعرسال للحيلولة دون إقامة مواقع حول تلك البلدة. وفي ٤ حزيران/يونيه، أذن مجلس الوزراء للجيش اللبناني باتخاذ التدابير الضرورية للدفاع عن سيادة البلد وسلامة أراضيه.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قُدِّم دعم دولي للجيش اللبناني لتعزيز قدرته على حماية لبنان من التهديدات الإرهابية ولتأمين الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وصلت إلى لبنان أول شحنة من الأسلحة الفرنسية المقتناة في إطار المنحة البالغ قدرها ٣ بلايين دولار التي قدمتها المملكة العربية السعودية، وقدم شركاء ثنائيون آخرون أيضا معدات وتدريبات عسكرية.

٤٠ - ولا يزال عدد اللاجئين المسجلين يقارب المستوى نفسه المشار إليه في تقريري الأخير، غير أنهم منتشرون على أكثر من ١ ١٧٠ مجتمعا محليا في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ٥٥ ٨٣٣ لاجئا يوجدون في منطقة عمليات القوة المؤقتة. ويوجد في لبنان لاجئون آخرون مسجلون من غير السوريين يبلغ عددهم ١٨ ٨٤٩ لاجئا، معظمهم من العراق. ويجري حاليا تنفيذ خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ويعمل ١٠٠ شريك في الوقت الراهن في ٥٥ في المائة من الأراضي اللبنانية. وسجلت المنظمة الدولية للهجرة أيضا نحو ٢١ ٠٠٠ من اللبنانيين العائدين من الجمهورية العربية السورية، غير أن التقديرات تشير إلى أن ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ من المواطنين اللبنانيين عادوا إلى لبنان.

٤١ - وتضع المعايير الجديدة للدخول والإقامة، السارية على المواطنين السوريين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قيودا على الدخول إلى لبنان في جميع الحالات ما عدا الحالات الإنسانية الاستثنائية. وطلبت الحكومة اللبنانية من مفوضية شؤون اللاجئين في ٥ أيار/مايو ٢٠١٥ أن توقف مؤقتا تسجيل اللاجئين الجدد وأن تشطب من قاعدة بياناتها لتسجيل اللاجئين ٢ ٦٢٦ لاجئا سُجلوا منذ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتجري المفوضية حاليا مناقشات مع وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الأساليب التي ستُتّبع في المستقبل في مساعدة اللاجئين السوريين المسجلين.

٤٢ - وتشهد ظروف اللاجئين في لبنان تدهورا. فما زال اللاجئون عرضة للطرد من مساكنهم، ويواجهون مصاعب متزايدة في الإقامة بشكل قانوني في لبنان، مما يجعلهم أكثر عرضة للتوقيف وغيره من أشكال سوء المعاملة. وتشكل النساء والأطفال نسبة

٨٠ في المائة من اللاجئين. ولا تزال ترد أنباء عن حالات الزواج المبكر والقسري، وممارسة البغاء من أجل البقاء على قيد الحياة، لا سيما في صفوف النساء والفتيات اللاجئات. وثلثا الأطفال البالغ مجموعهم ٠٠٠ ٥٣ طفلا الذين أنجبهم لاجئون سوريون منذ آذار/مارس ٢٠١١ ليست لديهم شهادات ميلاد.

٤٣ - وعلى مدى الأشهر الخمسة الأخيرة، أدى نقص التمويل إلى تقلص المساعدة الغذائية المقدمة للاجئين السوريين بنسبة ٦٠ في المائة، و لم يعد أكثر من ٠٠٠ ١٠٣ من السوريين يتلقون المساعدة النقدية. ويظل أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل لاجئ محرومين من فرص الالتحاق بأي برنامج تعليمي. وفي ١٦ نيسان/أبريل تعهّدت وزارة التعليم بمضاعفة معدلات التسجيل بالمدارس عن طريق تسجيل ٠٠٠ ٢٠٠ طفل في التعليم النظامي، وتيسير التحاق ٠٠٠ ١٠٠ طفل آخر من اللاجئين ببرامج التعليم المسرَّع، وذلك رهنا بالتمويل الدولي.

٤٤ - ودخل عدد قليل جدا من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بعد فرض الحكومة اللبنانية في أيار/مايو ٢٠١٤ قيودا على دخولهم. ويظل العدد الكلي للاجئين الفلسطينيين في لبنان القادمين من الجمهورية العربية السورية مستقرا عند مستوى ١٥٠ ٤٥ لاجئا مسجلا لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ولا يزال أولئك اللاجئون يواجهون قيودا فيما يتعلق بتجديد إقامتهم في لبنان. وفي ٢٢ أيار/مايو، أُعلن عن تخفيض المساعدة المقدمة للاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية، وستتوقف في تموز/يوليه ٢٠١٥ المساعدة النقدية بمبلغ ١٠٠ دولار التي كانت تُقدم لهم لأغراض تأمين المأوى. وما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣ من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين غير ملتحقين بمدارس في الوقت الراهن.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٥ - تم التثبت من قدرات خمسة أفرقة لإزالة الألغام يدوياً، وفريق للتخلص من الذخيرة المتفجرة، وفريق عسكري لإزالة الألغام آليا وفرتها البلدان المساهمة بقوات في القوة المؤقتة، وتم نشرُها في منطقة عمليات البعثة. وخلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أزالت القوة المؤقتة المتفجرات المنتشرة في أراض تتجاوز مساحتها ٤٦٨ مترا مربعا بهدف إتاحة الوصول إلى نقاط الخط الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد مكان ١٥ من الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وعلاوة على ذلك، أجرى فريق دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ما عدده ١٢ نشاطا للتثبت من القدرات، و ٢٦ زيارة للتحقق من الجودة إلى مواقع تجري فيها عمليات أو مواقع انتهت

فيها العمليات، وستة أنشطة لدعم التدريب، و ١١٣ من الاجتماعات التنسيقية والإحاطات الإعلامية والعروض الإيضاحية.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقعت في منطقة عمليات القوة المؤقتة ثلاثة حوادث مرتبطة بمخلفات الحرب من المتفجرات وبالألغام الأرضية. ووقع انفجار في ٢٧ آذار/مارس بالقرب من زبقين (القطاع الغربي) يبدو أنه نجم عن ذخيرة عنقودية، وأسفر عن مقتل طفل واحد وإصابة أربعة أطفال بجروح. وفي ١٤ نيسان/أبريل، انفجر لغم مضاد للأفراد في حقل ألغام موسوم بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي) فأدى إلى بتر ساقِ مدنيٍّ دخل ذلك الموقع. وفي ٢٦ أيار/مايو، ألحق لغم مضاد للأفراد أضرارا بشاحنة مدنية كانت تسير على طريق محلية في مارون الراس (القطاع الغربي).

واو - ترسيم الحدود

٤٧ - لم يُحرز أي تقدّم بشأن ترسيم الحدود اللبنانية السورية أو تعليمها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكّدة أو محل نزاع، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فلكي تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، ولتمكين الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية من ضبط الأمن على الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد، لا بد من ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن.

٤٨ - وكذلك لم يُحرز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا. ففي رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس موجهة إليّ (S/2015/184)، ذكر الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية أن ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا ينبغي أن يتم بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك المنطقة وفقا للقرارات ذات الصلة. ولم يرد أي ردّ حتى الآن لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية بشأن التحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٤٩ - راجعت القوة المؤقتة باستمرار خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر، ونسقتها بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية. والعمل جارٍ على تنفيذ

أعمال تحسين المنشآت والأصول الخاصة بحماية القوات. ولا تزال التدابير الأمنية الصارمة سارية في جزء من القطاع الشرقي من منطقة عمليات القوة المؤقتة.

٥٠ - وواصلت القوة رصد الإجراءات الجارية في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه بضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة المؤقتة أو شنهم تلك الهجمات. ففي قضية الهجوم الذي شُنّ على حفظة سلام إسبانيين في عام ٢٠٠٧، انتهى التحقيق بشأن مشتبه فيه أُلقي القبض عليه. وفي قضية تتعلق بهجوم خطير آخر وقع في عام ٢٠٠٨، عُقدت جلسة استماع في محكمة التمييز العسكرية في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، ومن المقرر عقد جلسة الاستماع المقبلة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولا يزال التحقيق جاريا في ثلاث قضايا تتعلّق بهجمات خطيرة ارتُكبت في عام ٢٠١١. وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، من المقرر عقد جلسة استماع في المحكمة العسكرية الدائمة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. وبهدف تعزيز تعاون البعثة مع السلطات القضائية العليا، التقى رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قواتها مع رئيس مجلس القضاء الأعلى والمدعي العام ومسؤولين من المحكمة العسكرية في ٢٢ أيار/مايو.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥١ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، كان القوام العسكري للقوة المؤقتة يتألف من ١٠ ٤٦٣ فردا عسكريا ينتمون إلى ٣٩ بلدا مساهما بقوات، منهم ٣٩٨ امرأة، و ٢٧٢ موظفا مدنيا دوليا منهم ٨٢ امرأة، و ٦٠٠ موظفا مدنيا وطنيا منهم ١٥٠ امرأة. وتضم القوة المؤقتة بالإضافة إلى ذلك ٥٢ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة منهم ٤ نساء. وتعمل القوة المؤقتة على زيادة عدد النساء اللاتي يتم إيفادهن من مدنيات وعسكريات، بغية التقليل من اختلال التوازن بين الجنسين في البعثة.

خامسا - ملاحظات

٥٢ - أُعرب عن استبشاري بالهدوء والاستقرار السائدين في الوقت الراهن في منطقة عمليات القوة المؤقتة وعلى طول الخط الأزرق، وخصوصا أن ذلك يأتي بعد وقوع الانتهاك الخطير لاتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢٨ كانون الثاني/يناير. إلا أن القلق يساورني إزاء ما يصدر عن إسرائيل وحزب الله من تصريحات إعلامية وعلنية تصعيدية تُسهم في إشاعة أجواء التوتر. واندلاع التراع المسلح مجددا ليس أمرا حتميا. إذ تقع على كل من الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية مسؤولية، بل واجب، تعزيز الاستقرار، واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع خطر وقوع حوادث قد تهدد وقف الأعمال العدائية، والوفاء بالتزامهما بالتنفيذ الكامل

لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعليه، أكرر دعوتي جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن الخطابات التأجيجية والتهديدات باستخدام القوة التي تزيد من خطر التصعيد والخطأ في التقدير. وأغتنم هذه الفرصة لاستحضار آثار التراع الذي اندلع عام ٢٠٠٦، وللتنويه بأن أي مواجهة جديدة سيكون خطرها أكبر بكثير، ولتذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

٥٣ - وقد دعا مجلس الأمن مرارا كلا من إسرائيل ولبنان إلى اتخاذ خطوات محددة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ولتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. ونظرا لتزايد تقلّب الأجواء الإقليمية، وتصاعد مخاطر حدوث خطأ في التقدير، فإن إحراز تقدم بنّاء في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى. وبناء على الثقة التي ترسخت بفضل الجهود التي بذلها منسقي الخاص والقوة المؤقتة، أدعو الطرفين إلى بذل جهود متجددة ومتضافرة حتى يتسنى التوصل إلى تسوية بشأن الأحكام العالقة من القرار. وإنني على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في هذا المسعى. كما أحث الطرفين على مواصلة المشاركة بنشاط في الجهود التي تبذلها القوة لمنع نشوب التراعات وفي مبادراتها لبناء الثقة من أجل الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق. فثمة خطوات يمكن للطرفين اتخاذها لبناء الثقة، وأطلب إليهما أن يغتنما الفرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات المحلية العملية التي من شأنها أن تخفف من مخاطر إشاعة التوتر ووقوع حوادث على امتداد الخط الأزرق.

٥٤ - وأعرب عن أسفي لعدم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أبرزت التطورات الأخيرة في الميدان ما ينجم عن عدم معالجة هذه المسألة من احتمالات زعزعة الاستقرار، كما أنها تثبت ضرورة إحراز تقدم بنّاء بدلا من المزيد من التأخير. وأطلب مجددا من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل أن يردا على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأشجع الطرفين على العمل مع منسقي الخاص ومع القوة المؤقتة لإيجاد تسوية لهذه المسألة.

٥٥ - ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لشمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإسرائيل ملزمة بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وفقا للقرار. وأحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ خطوات لتحقيق تلك الغاية، وأشجعها على زيادة الاستفادة من وجود القوة المؤقتة ومن جهازها للتنسيق والاتصال لتيسير الانسحاب من المنطقة بشكل سلس وآمن.

٥٦ - ومن المسائل التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ كون إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي للبنان بشكل يومي تقريبا، في تجاهل تام لسيادة لبنان ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية.

٥٧ - وكذلك أذكّر السلطات اللبنانية بمسؤوليتها الرئيسية عن كفالة خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من الأسلحة غير المأذون بها. والحوادث الأخيرة التي استُخدمت فيها أسلحة هجومية وأسلحة صغيرة وقنابل صاروخية، والهجوم الذي شنه حزب الله بالقذائف على قافلة عسكرية إسرائيلية عبر الخط الأزرق في ٢٨ كانون الثاني/ يناير، تبرهن على أنه لا تزال في المنطقة أسلحة غير مأذون بها. وهذه الحوادث، إضافة إلى قدرات حزب الله المعلنة ذاتيا في الجنوب، تثير قلقا بالغا. وأدعو السلطات اللبنانية مرة أخرى إلى كفالة عدم وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة المؤقتة، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٨ - ويستمر إحراز التقدم في وضع علامات مرئية على الخط الأزرق بفضل التزام كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. وأشجع الأطراف على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى نقاط اتفاق من خلال الحوار البناء مع القوة المؤقتة، بما في ذلك ما يتعلق بأجزاء الخط الأزرق حيث ترى الأطراف أن وضع العلامات مثار خلاف. ومن شأن وضع العلامات المرئية على الخط الأزرق أن يعزز رصد الانتهاكات ويسهم بقدر كبير في ضمان سلامة الخط. وأود أيضا أن أذكر جميع الأطراف بأن الاحترام التام للخط الأزرق عامل بالغ الأهمية في الحفاظ على الاستقرار والهدوء في المنطقة، وأن أي انتهاك متعمد للخط الأزرق أمر غير مقبول.

٥٩ - ويساورني قلق بالغ من أن الفراغ في رئاسة الجمهورية لا يزال يقوض على نحو خطير قدرة لبنان على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها. وأثني على روح القيادة التي أبداها رئيس الوزراء سلام من خلال المحافظة على وحدة الحكومة، وأهيب بجميع الأطراف أن تعمل بشكل بناء لتمكين الحكومة من أداء مهامها بفعالية. وأدعو جميع القادة اللبنانيين إلى التقيد بدستور لبنان وباتفاق الطائف والميثاق الوطني، وإلى طرح سياسات التحزب جانبا بتقديم استقرار لبنان ومصلحته الوطنية، وإلى التحلي بالقيادة والمرونة اللازمتين لانتخاب رئيس للجمهورية. وعملية اختيار رئيس الجمهورية عملية لبنانية بحتة ويجب أن تظل كذلك، بعيدا عن التدخل الأجنبي. ومن الأهمية بمكان في نفس الوقت أن يقترن الدعم الدولي للبنان بإجراءات هادفة يتخذها القادة السياسيون للبلد. فاستمرار أعضاء البرلمان في مقاطعة الجلسات البرلمانية يقوض تقاليد لبنان

الديمقراطية. وينبغي أن يفي أعضاء البرلمان بالتزامهم ويعقدوا جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية دون مزيد من التأخير.

٦٠ - ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء التهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة العنيفة لسكان لبنان الذين يعيشون في المناطق الشرقية المتاخمة للحدود مع الجمهورية العربية السورية. وأشيد إشادة قوية بتصميم الجيش اللبناني وحزمه في القيام بدوره في حماية المناطق الحدودية للبلد والدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية، وفي الحفاظ على استقلال البلد، بوصف الجيش المؤسسة الشرعية الوحيدة للدولة في ذلك الصدد. وأكرر دعوتي أيضا للجهات التي تحتجز رهائن من الجنود وأفراد قوات الأمن اللبنانية إلى الإفراج عنهم على الفور. وأحث جميع الزعماء السياسيين اللبنانيين على التلاحم في دعم الجيش اللبناني وتجنب خلق مزيد من الفراغ في المناصب العسكرية والأمنية في هذه المرحلة الحاسمة لأمن البلد واستقراره.

٦١ - وأرحب بالدعم الدولي المستمر للجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية من أجل تعزيز قدراتهما على التصدي للتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها لبنان. وألاحظ أن ذلك الدعم يكفل النهوض بأحد العناصر الرئيسية في عمل مجموعة الدعم الدولية للبنان. وفي هذا الصدد، أرحب بوصول الشحنة الأولى من الدعم الفرنسي للجيش اللبناني في إطار المنحة السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، وباستمرار تقديم المساعدة الثنائية من الولايات المتحدة الأمريكية وجهات أخرى. وأشجع الشركاء الثنائيين والجهات المانحة على مواصلة دعمهم للجيش اللبناني في المجالات التي يحتاج فيها أشد الاحتياج لتزويده بالميزة التشغيلية اللازمة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية بفعالية، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب وزيادة القدرة على الانتشار على طول الحدود اللبنانية، وكذلك في سياق خطة الحوار الاستراتيجي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خطة تنمية قدرات الجيش اللبناني.

٦٢ - وأشجب أعمال القصف وإطلاق النار والانتهاكات الجوية في اتجاه المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، فضلا عن حركة المقاتلين المسلحين والعتاد الحربي بين البلدين. فعدم ترسيم وتعليم الحدود بين البلدين ليس مبررا لاستمرار انتهاك سيادة لبنان. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المتحاربة في منطقة القلمون وغيرها من المناطق المتاخمة للبنان إلى الكف عن هذه الانتهاكات واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٦٣ - وأدين مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية في انتهاك لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها حكومة لبنان ومبادئ إعلان بعبدا الذي وافقت عليه جميع الأطراف السياسية في البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والذي أعاد مجلس الأمن

التأكيد على أهميته. وأدعو جميع الأطراف اللبنانية إلى العدول عن أي تورط في النزاع السوري، تمشيا مع التزاماتها في هذا الصدد.

٦٤ - ويساورني قلق متزايد إزاء اشتداد التطرف في المنطقة وما يشكله ذلك من خطر على لبنان. وأرحب بالحوار بين الأطراف اللبنانية سعيا لتخفيف حدة التوترات بين الطوائف وداخلها، وأشجع قادة البلد على المبادرة بالدعوة إلى الاعتدال واعتماد الحلول الوسط خلال هذه الفترة الصعبة. وفي جو يسوده الاستقطاب، يشكل انتشار الأسلحة خارج سلطة الدولة اللبنانية تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن. وأهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمنع بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة للكيانات أو الأفراد في لبنان.

٦٥ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض والتزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فلا يستطيع لبنان تحمل العواقب الخطيرة التي لا يمكن التنبؤ بها لاستخدام تلك الأسلحة إذا تسبب في نشوب نزاع. ومن الأهمية بمكان أن ينعقد الحوار الوطني مرة أخرى على سبيل الأولوية، بمجرد انتخاب رئيس جمهورية جديد، لمعالجة القضايا ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك الأسلحة الموجودة بحوزة حزب الله وجماعات أخرى. ويبقى من المهم تنفيذ القرارات السابقة التي توصل إليها الحوار الوطني، وبخاصة تلك المتصلة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٦٦ - فضرورة دعم السلطات القضائية والأمنية اللبنانية واضحة، وأحث هذه السلطات على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. وأشير في هذا الصدد إلى القرار الصادر في ١٣ أيار/مايو الذي حُكم فيه على الوزير السابق ميشيل سماحة بالسجن لمشاركته في مؤامرة لإثارة العنف الطائفي في لبنان. وكذلك أدعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع المحكمة الخاصة للبنان. فمواصلة المحاكمات بمثابة إعلان بأنه لم يُسمح لأحد بالإفلات من العقاب.

٦٧ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة الدعم الدولية للبنان على التزامها المتواصل، وأرحب بالبيان الصادر عن المجموعة عقب الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء سلام في السراي الكبير يوم ١٩ أيار/مايو واشترك في رئاسته منسقي الخاص. وباستمرار الدعم من مجلس الأمن على النحو الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/PRST/2015/7)، تظل المجموعة تشكل منتدى هاما لضمان تقديم دعم قوي ومنسق للبنان

يكفل قدرته على الصمود، وإعطاء الدفعة اللازمة لتوفير المساعدة التي تمس الحاجة إليها للحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد. ومن الأهمية بمكان مواصلة ذلك الدعم نظرا لتزايد الضغوط على لبنان وتفاقم المخاطر الناجمة عن التطورات في المنطقة. وأشجع المجموعة على مواصلة البحث عن فرص عقد اجتماع على المستوى المناسب للشروع في تنفيذ برنامج الدعم الذي وضعته.

٦٨ - وبعد مرور خمس سنوات على اندلاع الأزمة السورية، أقر بالجهود المستمرة التي يبذلها لبنان لاستضافة اللاجئين ومساعدتهم. وأحيط علما بالقرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا، وأحث السلطات اللبنانية على مواصلة التعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء، بما في ذلك في مجال إعمال حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وقد حضرت في ٣١ آذار/مارس المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات لسورية المعقود في مدينة الكويت، حيث تعهدت الجهات المانحة الدولية بتقديم ٣,٨ بلايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاع السوري. وبالنظر إلى حجم أزمة اللاجئين في لبنان وما قد يترتب عليها من آثار خطيرة فيما يتعلق باستقرار البلد في المستقبل، أجدد دعوتي الجهات المانحة إلى الاستجابة بسخاء وعلى وجه السرعة لدعم قدرات البلد على إدارة أزمة اللاجئين التي يواجهها. وحتى ٢٦ أيار/مايو، لم يتم تمويل سوى نسبة ٢١ في المائة من احتياجات خطة لبنان للاستجابة للأزمة البالغة ٢,١ بليون دولار.

٦٩ - وأرحب باستمرار القيادة الفلسطينية في الالتزام بألا يكون لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في المنطقة. وتشتد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بحل قضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة. ذلك لأن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين النازحين إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية تزداد هشاشة. وأشجع المانحين على الإسراع في دعم الأونروا لكي تتمكن من تقديم مساعدة فعالة لهم.

٧٠ - ويشكل التنقيب عن موارد النفط والغاز في عرض البحر واستغلالها أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعرب كلا البلدين عن رغبته في تسوية المنازعة على المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، وإن لم يتحقق أي تقدم في ذلك الصدد. وأشجع من جديد كلا من لبنان وإسرائيل على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية هذه المسألة، وأؤكد من جديد أن الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة بناء على طلب كلا الطرفين.

٧١ - وقد أصبحت التحديات التي تواجه استقرار لبنان وأمنه أكثر تعقيدا، لأسباب منها الحالة في المنطقة. وتعمل الأمم المتحدة ككيان واحد مع الشركاء اللبنانيين والدوليين على التصدي لمختلف التحديات التي تواجه السلام والأمن، وعلى تحقيق الاستقرار وتقديم الدعم الإنساني والإنمائي الحيوي، مع التزام قوي وملموس بحقوق الإنسان. ويجري التركيز بشكل خاص كذلك على احتياجات المجتمعات المضيفة اللبنانية الضعيفة. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل مع منسقي الخاص والقوة المؤقتة لتحقيق هذه الأهداف من خلال نهج كلي يستهدف لبنان ككل. وسيكون إحراز التقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي لم تنفذ بعدُ عاملا جوهريا في إيجاد حلول طويلة الأجل لإنهاء النزاع في المنطقة والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

٧٢ - وأود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات في القوة المؤقتة وفي فريق المراقبين في لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأشكر منسقي الخاص لشؤون لبنان ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قواتها، والعاملين في البعثة وفي مكتب المنسق الخاص، الذين يواصلون جميعا أداء دور بالغ الأهمية في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان في مرحلة حرجة بالنسبة للبلد والمنطقة.